



القرار الجمهوري رقم 176 لسنة 1993م بإنشاء الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

اختلفت الآراء آنذاك ما بين مناهضة لفصل دار الكتب عن الهيئة العامة للكتاب؛ وهي ترى أهمية أن تكون دار الكتب تابعة للهيئة، وأخرى متفقة على أنه يجب أن يكون كل منهما مؤسسة قائمة بذاتها، وأن يعاد النظر في هياكل كل منهما.

ولكن في النهاية ارتفعت الأصوات تنادى بضرورة الفصل بين المؤسستين؛ حيث إن دار الكتب تختص بجمع التراث الفكري الوطني المخطوط والمطبوع، وتيسير الاطلاع عليه للعلماء والباحثين وحفظه للأجيال القادمة؛ وهو نشاط خدمي ذو طابع بحثي أكاديمي، بينما تضطلع الهيئة العامة للكتاب بنشاط إنتاجي ثقافي، خاص بالتأليف والترجمة والنشر، باعتبارها دار النشر القومية لمصر. لذلك كان لابد من الفصل بين الهيئة العامة للكتاب وبين دار الكتب والوثائق القومية حتى يتمكن كل منهما من أداء الدور المنوط به تبعاً لنوع النشاط الذي يؤديه.

وتم إعداد مشروع إنشاء الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بحته قسم التشريع بمجلس الدولة، ويحدد هذا المشروع أهداف الدار الجديدة في نشر الثقافة بين أفراد الشعب.

وفي 1993 م صدر القرار الجمهوري رقم (176) في 11 ذي القعدة 1413هـ / 3 مايو سنة 1993م بإنشاء الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية تكون لها الشخصية الاعتبارية.



وبمقتضى هذا القرار الجمهوري تم الفصل بين قطاع النشر المتمثل في الهيئة المصرية العامة للكتاب، وبين دار الكتب والوثائق القومية؛ والتي أصبحت هيئة مستقلة تعرف "بدار الكتب والوثائق القومية"، لها شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها المستقلة وتتبع وزير الثقافة.

وقد نص القرار الجمهوري على أن تُتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لنقل الاعتمادات المالية المخصصة لدار الكتب والوثائق القومية من موازنة الهيئة المصرية العامة للكتاب لموازنة الدار، وينقل إليها جميع العاملين بها بذات أوضاعهم الوظيفية ومراتبهم ومزاياهم، كذلك تؤول إلى الدار جميع الأصول والموجودات والحقوق والالتزامات الخاصة بها.

وتنفيذاً لذلك فقد اتخذت الإجراءات التنفيذية والتنظيمية للفصل بين هيئة الكتاب ودار الكتب المصرية. وتم إصدار القرارات الوزارية التنفيذية لإتمام الفصل بحيث تعود هيئة دار الكتب المصرية إلى ساحة العمل الثقافي اعتباراً من 1/7/1994م؛ واستلزم ذلك تطوير الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لدار الكتب والوثائق المصرية في شكلها الجديد حتى تستطيع استقبال القرن الواحد والعشرين بالإمكانات البشرية والمادية والفنية اللازمة.

وتميزت الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بتشكيل مجلس إدارة لها يكون السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التي تسير عليها.